جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

جهاز الحماية المدنية كإطار لترشيد إدارة الكوارث في الجزائر

مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني:

الإدارة الجزائرية للأزمات والكوارث: نحو تبني إستراتيجيات فعالة

د. توفيق بوستي

قسم العلوم السياسية جامعة قالمة

جهاز الحماية المدنية كإطار لترشيد إدارة الكوارث في الجزائر

د. بوستي توفيق

أستاذ العلاقات الدولية جامعة قالمة

مقدمة:

تعد الكوارث مصدر توتر وقلق للمجتمعات الإنسانية بالنظر لما تخلفه من خسائر جسيمة بالرغم من التطور العلمي والتكنولوجي، وهو ما دفع لتزايد الدعوات الدولية لمواجهتها والتخفيف منها، الى جانب الدعوة لعقد العديد من المؤتمرات الدولية كمؤتمر هيوغو المنعقد في اليابان عام 2005 كصورة تترجم القلق الدولي من خطر الكوارث، ودفع الأجهزة والهيئات المعنية بإدارة الكوارث ومواجهتها للعمل بكل جدية لإيجاد برامج وأليات تكون بمثابة النهج الجديد للحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من حدتها.

وفي هذا الإطار تهتم الجزائر بالمحافظة على الأرواح والممتلكات من جملة المخاطر والكوارث التي قد تتعرض لها، بالنظر لمعاناتها من كوارث مختلفة كالفيضانات والزلازل التي إنعكست سلبا على الأفراد والمجتمع على حد سواء ودفعها إلى تعزيز ودعم دور جهاز الحماية المدنية بالتنسيق مع جميع الهياكل والهيئات ذات الصلة المعنية بالإنذار والتنبؤ والحد من أخطار الكوارث والإستجابة لهاإرتكازا لمفهوم المشاركة المجتمعية النشطة في كل مراحل الكارثة بما يضمن مشاركة المجتمع في الكوارث بما يعطي أهمية كبيرة للوقاية من جهة أو اتخاد أليات إجرائية أثناء وبعد وقوع الكارثة بما يضمن إتخاد الإجراءات المناسبة للمحافظة على سلامة المواطنين وحماية الممتلكات.

لذلك يمكن طرح السؤال المركزي التالي: **ما هي الأليات والأدوات التي يرتكز عليها جهاز الحماية المدنية في ترشيد إدارة الكوارث في الجزائر؟**

وبناءا على الإشكالية المركزية جاءت الفرضية التالية:

1-تعتبر الأليات الوقائية والعلاجية من أهم الأليات المستخدمة من قبل جهاز الحماية المدنية لترشيد إدارة الكوارث في الجزائر

2- كلما زادت درجة الترابط والتنسيق بين عنصر الوقاية والإستعداد كلما زادت رشادة إدارة الكوارث

أولا-المدارس الفكرية لدراسة الكوارث:

1-مدرسة الإيكولوجية البشرية:

يطلق مصطلح الإيكولوجيا البشرية على الإتجاه الذي إهتم بالبيئة من منظور جديد مختلف قائم أساسا على التكييف البشري للبيئة، ووجود قوانين أشبه ما تكون بيولوجية في الصراع والمنافسة على الموارد، بالرغم من الإنتقاد الذي وجه لهذا الإتجاه الذي تزعمه كل من كاتس **KATES**من كونه إهتم أكثر بالجانب العملي وإفتقاده للإطار الفكري الناضج[1].

كما ترى هذه المدرسة بأن نظاما من الأحداث الطبيعية يوجد إلى جانب نظام من الإستخدام الإنساني يتحول بموجبه الإستخدام الإيجابي له إلى موارد، بينما ينتج الإستخدام السلبي له كارثة، أما مسألة التعامل مع الكارثة قبل وأثناء حدوثها فيعتمد على مدى الإدراك بالكارثة والوعي بفرص التعامل المتاحة والتعاملات التي تتم على مستوى المجتمع وقدرة المؤسسات والأنساق الإجتماعية الأخرى على إستيعاب التذبذبات البيئية الحادة، إلى جانب إرتفاع الزيادة السكانية خاصة في البلدان النامية وسوء إستخدام الموارد مما يؤدي إلى تفاقم الكوارث والمشاكل البيئية.

2-مدرسة الإقتصاد السياسي:

تضم هذه المدرسة مفكرين من إتجاهات مختلفة كجماعات السلام الأخضر والراديكاليين، وبالرغم من الجذور الماركسية لهذه المدرسة إلا أنها ترعرعت في مهد الرأسمالية (الولايات المتحدة الأمريكية)، أما فيما يخص الإنتقادات التي قدموها للمدرسة الإيكولوجية البشرية فتتمثل فيما يلي[2]:

1–لا يمكن من تفسير الكوارث وتحليلها في تراوح بين سلوك الفرد والجماعة ودون الإستناد على نظرية متكاملة أكثر شمولا.

2–أن مدرسة الإيكولوجية أهملت كل ما كتب في العلوم الإجتماعية

3–التركيز على مبدأ تقليل التأثير التكنولوجي

كما تعتبر هذه المدرسة بأن المجتمعات البشرية مرت بتغيرات اجتماعية واقتصادية أثرت سلبا على قدراتها وجعلت الكوارث جزءا من حياتها اليومية.

ثانيا-إدارة الكوارث:

1-تعريف إدارة الكوارث:

لقد أصبحت إدارة الكوارث مجالا للتخصص الدقيق القائم على منهج العلاقات المتداخلة أو البينية كنتيجة للجهود والمقترحات التي تقدمت بها الأكاديمية الأمريكية للعلوم لعام 1987، وبذلك أصبح علم إدارة الكوارث يهتم بناحيتين أساسيتين الأولى تتصل بمنع الكوارث ما أمكن، أما الثانية فتتعلق بتقليل الأثار السلبية الناجمة عنها[3].

كما يعرفها كل من كاسبيرسون وبيجاد بأنها: "نشاط هادف يقوم به المجتمع لتفهم طبيعة المخاطر الماثلة لكي يحدد ما ينبغي عمله إزاءها وإتخاذ وتنفيذ التدابير للتحكم في مواجهتها وتخفيف حدتها وأثار ما يترتب عليها، إن هذا النشاط الهادف يتصل بوظيفتين هامتين هما الإدراك والتحكم، ينبني الإدراك على إستيفاء المعلومات لتحديد حجم المشكلة أو الخطر، وإستكشاف البدائل للمواجهة وتقويم الموقف عند نهاية الكارثة لتحديد حجم النجاح الذي تحقق، أما جانب التحكم فيتصل بتصميم وتنفيذ التدابير اللازمة لدرء أو تخفيف حدة الخطر وما يترتب عليه من أثار"[4].

كما عرفت بأنها: "إدارة علمية رشيدة تقوم على البحث والحصول على المعرفة واستخدام البيانات والمعلومات المناسبة كأساس للقرار المناسب والتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والبعد عن الارتجالية والعشوائية وانفعالات اللحظة وتعمل هذه الإدارة من خلال التعامل مع الأحداث المتصاعدة لوقف تصاعدها وحرمانها من أي روافد جديدة قد تكتسبها أثناء هذا التصاعد"[5]

2-دعائم إدارة الكوارث:

2-1-إدراك طبيعة الكارثة: وذلك عبر:

1- درء الكوارث وذلك من خلال البعد عن مواطن الخطر نتيجة سوء التخطيط وعدم الحيطة وفقدان التوعية بالمخاطر

2- درء المخاطر بوضع سياسات وخطط وتصميم نظم لدرء الكوارث بالحد من مسببات الكوارث

3–بناء الخطط على مصداقية الدراسات والمعلومات العلمية المتصلة باحتمالات الكارثة الطبيعية المتوقعة وفق إطار زمني محدد

2-2-ألية مواجهة الكارثة:

تحديد نسق تنظيمي يحقق التحكم ومواجهة الكارثة بكفاءة وفعالية على أن يتسم هذا النسق بعدة خصائص منها:

1–القدرة على تحقيق التكامل بين النشاطات المتعددة التي تستوجبها طبيعة إدارة الكوارث

2–تأصيل مناخ إداري يقوم على التفاهم والمشاركة بين جميع المستويات والإختصاصات الوظيفية ذات العلاقة بالكارثة.

3–بناء وتنمية شبكة من الإتصالات الفعالة التي تحقق توافر المعلومات بالسرعة المطلوبة وتساعد في تحديد أبعاد المشكلة ووضع المؤشرات لما سيترتب عليها من نتائج.

4–الكفاءة والفعالية في إستقراء المستقبل بالقدر الذي يحقق الإدراك المتكامل لطبيعة الكارثة

2-3-منهج إدارة الكوارث:أو ما يعرف بالمنهج الثلاثي لإدارة الكوارث والذي يتكون من:

1-المنهج السياسي: والذي يحتوي على[6]:

1-الوقاية: من خلال التركيز على الأخطار المسببة للكوارث ومحاولة إزالتها

2-التخفيف: من خلال التركيز على الإجراءات التي تقلل من الأثار التدميرية للكوارث

3-الإستعداد: من خلال التركيز على خطط التنمية لمواجهة الكوارث بمجرد تهديدها أو إنفجارها

2-المنهج التنظيمي: أي التنظيمات عالية القدرات والمهارات والتي تتضمن عدة مهام منها:

1-تنظيم مراقبة وانذار لكل نوع من أنواع تهديدات البيئة (الطبيعية)

3-نظم المعلومات: بغية التنبؤ لاكتشاف الظواهر الكارثية في الوقت المناسب وإبتكار الأعمال لتفادي أثارها.

4-نظم إتصالات: لنشر وإعلان الإنذارات والتوجهات أثناء عمليات المواجهة

5-نظم مراكز القيادة والعمليات: بغية تحسين إدراك السلطات المسؤولة عن الكوارث التي تهدد المجتمع.

3-3-الكوارث الكبرى: من حيث معيار حجم الخسائر المادية والبشرية

3-1-المنهج العلمي التكنولوجي:

أي دعم القدرات على التنبؤ والتوقع والارتقاء بإمكانات المواجهة عبر:

1-التعرف على مخاطر البيئة التي تسبب التهديدات والكوارث قوميا ومحليا

2-التوزيع الجغرافي لأنواع التهديدات

3-تنسيق جهود التعامل مع الكوارث

4-العمل على الحفاظ على وتيرة الإنتاج وزيادته، لتعويض فاقد الإنتاج فترة الكارثة

4-مراحل عملية إدارة الكوارث: تمر عملية إدارة الكوارث بعدة مراحل يمكن إجمالها فيما يلي[7]:

4-1-مرحلة ما قبل الكارثة : تتضمن هذه المرحلة إجراءات الوقاية بهدف منع وقوع الكارثة والتخفيف من أثارها في حالة وقوعها، وتعد من أهم مراحل إدارة الكوارث فإستنادا للتطور العلمي والتكنولوجي نستطيع أن نحقق خفضا ملموسا في أضرار الكوارث، كما لا يقتصر نشاط الأجهزة المعنية بمواجهة الكوارث في هذه المرحلة على الإجراءات الوقائية فقط، بل يشمل إعداد خطط المواجهة الواجبة التطبيق في حالة وقوع الكارثة، الى جانب التدريب والتوعية.

ومن أهم الإجراءات في هذه المرحلة:

1-الإجراءات الوقائية: وتشمل الطبيعية والتي هي لا دخل للإنسان بها، والمشتركة والتي تجمع بين الإنسان والطبيعة

2-إعداد خطط المواجهة: تقوم الأجهزة المختصة بوضع خطط مواجهة الكوارث في حالة وقوعها والإستعداد المسبق لوقوعها، بما فيها إجراء سيناريوهات المواجهة، وتوضيح نقاط الضعف التي تظهر في حالة تطبيقها والتي على رأسها التنسيق بين مختلف الأجهزة التي لها دور فعلي في عملية مواجهة الكوارث مما يتيح فرصة لتغطية هذه النقائص

3-التوعية والتدريب: عبر توعية الجمهور بالأسلوب الأمثل لمواجهة الكوارث الطبيعية بما يحقق الحد الأدنى من مخاطرها، إلى جانب التوعية اللازمة لتقليل احتمالات حدوث الكوارث التي يكون الانسان هو المسبب الفعلي لها، والتدريب على تنفيذ الخطط المعدة سلفا لمواجهة الكوارث والتدريب على أليات التنسيق بين الأجهزة المعنية.

4-مرحلة الإستجابة للكارثة : تعتبر من أصعب المراحل في إدارة الكارثة والصدمة الأولية للكارثة التي ينتج عنها خسائر مادية وبشرية، خلل في المواصلات والإتصالات وغالبا ما توجه كافة الجهود لإنقاد الأرواح والممتلكات وعمليات الإغاثة والإيواء، ومن أهم الإجراءات المتبعة في هذه المرحلة ما يلي[8]:

1-الإنذار في بعض أنواع الكوارث

2-تفعيل أنظمة مواجهة الكوارث

3-عمليات البحث والإنقاذ للتعامل مع الإصابات والوفيات

4-تأمين الخدمات الضرورية كالإتصالات والمواصلات والطاقة

5-تقييم أثار الكارثة

6-عمليات الإخلاء والإيواء والإغاثة

7-إستمرار عمليات التوعية والتوجيه بوسائل الإعلام المختلفة

5-مرحلة ما بعد الكارثة: تعتبرمن أصعب وأهم مراحل إدارة الكوارث وأكثرها من حيث الكلفة المادية، حيث يتم فيها إعادة الخدمات الأساسية وإعادة ما دمرته الكارثة، كما تعد هذه المرحلة مؤثرة بشكل كبير على خطط التنمية والتطوير لذلك يجب أن تتواءم معها ومن أهم متطلبات هذه المرحلة[9]:

1-إجراء تقييم شامل للموقف لتحديد ما تم إنجازه في المراحل السابقة وتقدير حجم الاضرار وأولويات العمل.

2-تقدير حجم الموارد المتاحة للقيام بأعمال إعادة البناء

3-تحديد المتطلبات الضرورية لإنجاز الأعمال المطلوبة

5-الحماية المدنية الجزائرية: أي دور في ترشيد إدارة الكوارث

1-ألية الوقاية في مواجهة أخطار الكوارث:

2-تطبيق القوانين والتشريعات المعتمدة في إدارة الكوارث : تشكل متطلبات الوقاية والحماية الذاتية أهمية لتحقيق قدر كافي من السلامة العامة ضد الأخطار لذلك فقد جاءت النصوص القانونية والمراسيم التي تنظم وتحدد دور ومهام جهاز الحماية المدنية وواجباتها من خلال التركيز على التحقق من توفر متطلبات الوقاية والحماية الذاتية والجماعية في المنشأت ملزمة الجهات المختصة ذات العلاقة وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها في السلامة والوقاية وشروطها أو في مجال الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي وتنظيم وتسيير الكوارث على المستوى المحلي والوطني.

1-في مجال الوقاية والحماية للمنشأت والمباني : من أهم القوانين والمراسيم التي تعتمد عليها الحماية المدنية في عمليات الزيارات الوقائية والرقابية على المنشأت المصنفة والصناعية والتي تهدف الى الحد من مخاطر الكوارث والتقليل من أضرارها وتتمثل في:

1-الأمر رقم 76-04 المؤرخ في 20 فيفري 1976 المتعلق بالقواعد المطبقة في ميدان الحماية من الحريق والفزع وتكوين رجال الوقاية والحماية المدنية: وجاء هذا المرسوم لتعيين القواعد والأنظمة في الوقاية عبر:

1-الحماية ضد أخطار الحريق

2-تصنيف مواد البناء بالترتيب حسب مقاومتها للحريق

3-تحديد المقاييس العامة ضد الحريق وشروط استعمال مواد العزل في البنايات

4-إنشاء عون مكلف بالوقاية ومصالح الوقاية مكلفة بدراسة واقتراح ومراقبة المقاييس الوقائية الخاصة بالمؤسسات والوحدات الإنتاجية

2-المرسوم رقم 76-35 المؤرخ في 20 فيفري 1976 المتعلق بشروط الأمن ضد أخطار الحريق والفزع في العمارات ذات العلو المرتفع:

حدد هذا المرسوم العمارات ذات العلوم المرتفع كل عمارة التي يكون البعد بين الأرضية السفلى لأعلى مسكن بها والأرض المخصصة لمرور سيارة النجدة ومكافحة الحريق وهي أكثر من 50 م بالنسبة للبنايات السكنية وأكثر من 28 م بالنسبة للبنايات الإدارية وغيرها، الى جانب تحديد شروط الاستعمال والأمن وتدابير المراقبة في هذا النوع من العمارات[10].

3-المرسوم رقم 76-36 المؤرخ في 20 فيفري 1976 المتعلق بالمؤسسات المستقبلة للجمهور وتصنيف هذه المؤسسات حسب طبيعة إستغلالها: جاء المرسوم لتصنيف المؤسسات المستقبلة للجمهور في البناء ودرجة خطورة الحوادث المتوقع حدوثها على الجمهور الذي يكون حاضر أثناء الحوادث والكوارث وكذلك في مادته 20 و 21 نص على اجبارية مراقبة المؤسسات المستقبلة للجمهور دوريا[11].

4-المرسوم رقم 76-37 المؤرخ في 20 فيفري 1976 المتعلق بالأمن من الأخطار الحريق في البنايات المخصصة للسكن: تطبيق هذا المرسوم على البنايات المخصصة للسكن التي تكون

الأرضية السفلى لأعلى مسكن بها على علو أقل من 50 م من الأرض المستعملة لمرور أليات مصالح الحماية المدنية والنجدة ومكافحة الحريق تخضع لقوانين خاصة والمتعلقة بالبنايات التي يبلغ علوها أكثر من 50م إلى التنظيم المتعلق بالعمارات المرتفعة تحدد تصنيف مواد البناء المستعملة في بناء المساكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور تبعا لخطر الحريق ودرجة مقاومة الحريق، إلى جانب تصنيف البنايات السكنية[12].

5-المرسوم 76-38 المؤرخ في فيفري 1976 المتعلق بلجان الوقاية والحماية المدنية:

جاء هذا المرسوم ليحدد تأسيس اختصاص اللجنة المركزية للوقاية والحماية المدنية والمنشأة بموجب المادة 6 من الأمر 76-04 المؤرخ في 20 فيفري 1976 بموجب قرار صادر عن وزير الداخلية

6-المرسوم رقم 76-55 المؤرخ والمتعلق بتصنيف مواد البناء لأخطار الحريق في المؤسسات المستقبلة للجمهور:

جاء هذا المرسومليحدد ويصنفمواد البناءوعناصرهوالأليات والشروط المحددة لتصنيف الأنواع المختلفة من المواد في حالة الحريق، ومدى القابلية لتفاعل المواد في حالة الحريق وتصنيف المواد القابلة للإحتراق حسب درجة إشتعالها إلى جانب تحديد المدة الزمنية التي تقاوم فيها مواد البناء تأثير النار أو الحريق، كما تصنف مواد وعناصر البناء على حسب مقاومتها للنار.

7-المرسوم 98-339 المؤرخ في 1998/11/03 الذي يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشأت المصنفة ويحدد قائمتها: حيث تخضع كل منشأة موجودة ضمن قائمة المنشأت المصنفة قبل بداية عملها وحسب تصنيفها إما لترخيص أو تصريح، كما يفرض على كل مشغل منشأة أو مؤسسة أن يضع خطة للإنقاذ والوقاية ضد الأخطار التي يمكن أن تسببها.

8-المرسوم رقم 99-253 المؤرخ في 07 ديسمبر 1999 المتعلق بتشكيل لجنة الحراسة ومراقبة المنشأت المصنفة وتسيرها: هذا المرسوميبين تركيب لجنة الحراسة والمراقبة والتي تكون تحت سلطة الوالي ولها نظام داخلي وتتكون من ممثل عن كل من الدرك الوطني والأمن الولائي ومديرية البيئة ومديرية التنظيم والشؤون العامة ومديرية الصناعة والمناجم ومديرية المناجم ومديرية الحماية المدنية

ومديرية الصحة والسكان، ويحدد أعضاء اللجنة بموجب قرار من الوالي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويكون إجتماعها مرتين في السنة على الأقل تتولى مهام الرقابة.

9-القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 تحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها: يعتبر هذا المرسوم بمثابة مخطط داخلي للتدخل وأداة لتسيير وتخطيط الإسعافات والتدخل ويحدد جميع تدابير الوقاية من الأخطار والوسائل والإجراءات، كما يطبق على المؤسسات الصناعية التي من الممكن أن تسبب أخطار[13].

2-في مجال التدخل في حالة أخطار التلوث:

1-المرسوم رقم 03-452 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 المتضمن النقل البري للمواد الخطيرة:

جاء هذا المرسوم تطبيقا لأحكام المادة 38 من القانون رقم 01-13 المؤرخ في 07 أوت 2001، ويهدف هذا المرسوم الى تحديد الشروط الخاصة المتعلقة بنقل المواد الخطيرة عبر الطرقات ويستثني المواد الخطرة الخاضعة للقانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001[14].

2-المرسوم رقم 07-144 المؤرخ في 19 ماي 2007 يحدد قائمة المنشأت المصنفة لحماية البيئة: جاء المرسوم تطبيقا لأحكام المادة 23 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ويهدف المرسوم إلى تحديد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة.

-في مجال تسيير الكوارث:

ففي الجزائر المنظومة التشريعية التي تنظم هذا العمل الدفاعي، وكذا الأمن الحماية نص القانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة وبمقتضى المراسيم 85-231 و 232 - 85 حيث يحدد الأول شروط وطرق تنظيم، عمل التدخلات والإغاثة في حال وقوع الكوارث أما الثاني فيخص الوقاية من مخاطر الكوارث

أما القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة فقد جاء لسد بعض النقائص الكامنة في المرسومين السابقين

الذكر في مجال الوقاية من المخاطر الكبرى مع الإشارة الى كيفية تسيير هذه الكوارث في إطار التنمية المستدامة إلى جانب التنبؤ بالأخطار لتقليص نسبة الضعف من خلال تسطير الأهداف والقواعد[15].

-البرنامج الجواري الوقائي للحماية المدنية مع البيئة الخارجية:

1-تأهيل المجتمع المحلي لمواجهة الكوارث : هي أحد العمليات التي سطرتها المديرية العامة للحماية المدنية وتهدف إلى إدماج الجماهير في عملية التكفل بالإنشغالات المرتبطة بالتأمينات المدنية وتكوين المواطن في ميدان الإسعافات الأولية والتي تعتبر المواطن الحلقة الأساسية في عملية مواجهة الكوارث والضمان الناجح للتدخلات في الحالات الإستعجالية وذلك من خلال عدة برامج[16]:

1-الدورات التكوينية النوعية: وتهدف هذه الدورات إلى:

1-1-توعية الجماهير حول المخاطر المختلفة المحدقة بهم

1-2-إنماء حسهم بالمسؤولية التضامنية في مواجهة أخطار الكوارث

1-3-تمكن المكونين من التحكم بالتصرفات الوقائية

1-4-الوصول إلى تكوين ناجح للمواطنين في مجال الإسعافات الأولية

1-5-القضاء على التصرفات السلبية كالإتكالية على الأخرين وإنتظار عملية الإسعافات من المصالح المعنية والتي قد تتطلب وقت طويل لوصولها

1-6-حث عدد كبير من المواطنين بضمان حماية أنفسهم وتقديم أبسط الإسعافات أو الحركات المنقدة قبل وصول الإسعافات اللازمة

2-الحملات والقوافل التوعوية ضد أخطار الكوارث: والتي يمكن اجمالها فيما يلي[17]:

2-1-حملات تحسيسية من أخطار الحوادث المنزلية

2-2-حملات تحسيسية من أخطار السباحة في الأماكن غير المحروسة

2-3-حملات تحسيسية من حرائق الغابات

3-الحملات والقوافل التوعوية ضد أخطار الكوارث الكبرى:

-تهيئة المؤسسات المصنفة والصناعية لمواجهة الكوارث:

1-الزيارات الوقائية للمؤسسات:

بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 مارس 1994 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للحماية المدنية وانشاء مصالح الوقاية على مستوى المديريات الولائية التي تسعى الى التنسيق مع المؤسسات الأخرى والإدارات المختلفة على تطبيق المقاييس الأمنية الخاصة بالمؤسسة، وتعتبر الزيارات الوقائية لهذه

المؤسسات أحد الطرق الممنهجة المعتمدة من طرف الحماية المدنية لتخفيف الأخطار والحد منها والوقاية

منها بطريقة غير مباشرة قبل وقوعها[18].

2-تقييم ومراقبة مخطط التدخل الخاص بالمؤسسات الصناعية:نظرا للأخطار الناتجة عن المؤسسات الصناعية والتي تم إحصاؤها 2782 مؤسسة صناعية متواجدة على مساحة قدرها 1.6

من المساحة الإجمالية ومتواجدة بالقرب من التجمعات السكانية ذات الكثافة السكانية العالية.

-التحسب لأخطار الكوارث

1-إعداد مخططات الوقاية للمؤسسات المصنفة:

يعد القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وإدارة الكوارث في سياق التنمية المستدامة وذلك من خلال وضع خطط مفصلة لمجموعة واسعة من أنواع المخاطر ولكل نوع من الخطط يحدد القانون أنواع بيانات المخاطر التي ينبغي جمعها.

2-إعداد مخططات وبطاقات وخرائط التدخل:

تعمل الحماية المدنية في الجزائر كل ما بوسعها في جمع المادة العلمية والتقنية والمعلوماتية عن جميع الهياكل والمنشأت القاعدية والبنى التحتية وذلك من خلال وضع بطاقات وخرائط التدخل للقطاع وكذلك البطاقات التقنية للمنشأت والمؤسسات المصنفة ومخططات تنظيم الإسعافات المختلفة.

-ألية الاستعداد والتأهب لمواجهة الكوارث:

أ-تنمية وتطوير الموارد البشرية: يحاول جهاز الحماية المدنية منذ إنشائهفي تكوين الألاف منتسبيه

وزيادة هياكله ومنشأته وتطويرها لزيادة قدرته على سرعة الإستجابة والتدخل وتغطية أكبر نسبة من مناطق الوطن عبر إنتهاج إستراتيجية جديدة لترقية وتطوير الجهاز بما يتسق مع متطلبات المرحلة وذلك

عبر:

1-التجنيد

2-التكوين

ب-إستغلال التقنيات الحديثة في العمليات الميدانية: على الرغم من أهمية إستخدام الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة في إدارة الكوارث ومواجهتها إلا أن إستخدامها من قبل جهاز الحماية المدنية في الجزائر محدود نسبيا بالرغم من أن إستخدام هذه الوسائل من خلال التنسيق مع الهيئات الوطنية والدولية والتي تملك مثل هذه الوسائل كأنظمة الإتصالات والإستشعار عن بعد وصور الأقمار الصناعية أثر إيجابي واضح خلال الساعات الأولى من حدوث الكارثة من خلال تحديد مدى الأضرار والمساعدة في تحديد موقع الناجين وقياس الخطر الذي يصيب فرق الإنقاذ، ومن بين هذه التقنيات الحديثة نذكر:

1-الخريطة السيسموتكتونية:

وهي خريطة تحتوي على مختلف المناطق الزلزالية والتي تسمح للباحث بدراسة مختلف طبقات الأرض ومكونات الصخور في مختلف المناطق ومن خلال جمع كل هذه المعطيات يمكن معرفة وتحديد أسباب المباشرة لحدوث الكارثة[19]، أو الاستعانة ببرامج أخرى لها أهمية في مواجهة الكوارث وخاصة الأخطار الناتجة عن الزلازل، ومن أهم هذه البرامج برنامج راديوس الذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الجمهور بالإجراءات الوقائية المتخذة في حالة حدوث الزلازل.

2-أنظمة المعلومات الجغرافية:

نتيجة الطلب المتزايد لهذا النوع من المعلومات إستدعت الضرورة الإعتماد على أنظمة الإعلام الجغرافية التي تتركز أساسا على بنوك معطيات تصب فيها المعلومات ذات الأهمية، والتي تتمثل في معلومات جيوفيزيائية وخرائطية وحضرية وصحية، وتتمثل هذه المعطيات في:[20]

1-الفهم السريع للكارثة

2-قياس مدى إنتشارها

3-قياس مدى الصدمة التي أحدثتها الكارثة

4-الوصول السريع لمختلف أجهزة الإغاثة

3-تقنية الشبكة الموازية(الهاتف النقال): يعتمد المستجيبونلحالات الطوارئ على تقنية المعلومات والطوارئ بدءا من الإبلاغ والتنسيق والإتصال إلى ضمان سلامة وأمن العاملين ميدانيا، ويعتبر الهاتف أهم أداة تكنولوجية للإتصالات وتبادل المعلومات.

4-تقنيات البرنامج المفتوحpprd:تعد الجزائر شريكا في برنامج **pprd**جنوب بناءا على الإنجازات التي حققتها في المرحلتين السابقتين من التعاون الأورومتوسطي في مجال الحماية المدنية، ويهدف هذا البرنامج لتحسين قدرات البلدان الشريكة في مجال الوقاية من الكوارث والإستعداد لها ومواصلة التعاون بين المؤسسات وهو ما يسمح للجزائر من حق إستعمال والإستفادة من التقنيات

والتكنولوجية التي يعتمد عليها البرنامج في مجال الوقاية من المخاطر ومواجهتها.

ـالتنسيق لمواجهة أخطار الكوارث:

تقع إدارة الكوارث على عاتق السلطات العامة وتشترك مع المجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية العالمية بمستويات مختلفة من مراحل إدارة الكوارث لذا يجب ضمان درجة عالية من التنسيق بين المستويات المختلفة للسلطات العامة المعنية بإدارة الكوارث[21].

1-التنسيق مع مصالح التنبؤ والانذار المبكر

1-1-مصالح الرصد الجوية

1-2-مركز رصد الزلازل

1-3-إدارة الغابات

1-4-المصالح الأمنية

1-5-وسائل الاعلام

ـتفعيل خطة التدخل أثناء الكوارث : هي عملية تسيير الكارثة عن طريق مجموعة من الإجراءات

التنظيمية والتقنية والوسائل المادية التي تمكن كل هيئة من التحضير لمواجهة الاخطار والاضرار الناتجة عن الكوارث

1-مخطط التدخل وتنظيم الإسعافات

2-المقاييس الفعالة في تنفيذ مخطط orsec: يوضع عمليات تنظيم عمليات النجدة في مخطط التدخل وتنظيم وتنسيق الإسعافات.

خاتمة:

يلعب جهاز الحماية المدنية دور فعلي في ترشيد إدارة الكوارث وذلك من خلال عدة أليات وإجراءات للوقاية من الأنواع المختلفة لأخطار الكوارث كالقوانين والتشريعات والإستعانة بهذه الأطر التنظيمية والقانونية المعمول بها في مجال الوقاية من أخطار الكوارث وإدارتها في الجزائر، والعمل على تأهيل الجماهير والمواطنين لمواجهة الكوارث والمخاطر، كون جميع الأفراد والجماعات والتنظيمات الإدارية والصناعية بحاجة إلى إدراك والوعي بالمخاطر وكيفية الإستعداد لها، بما يتضمن نشر المعلومات العامة وتنظيم الحملات التعليمية والتوعوية.

فضلا عن التحسب من أخطار الكوارث عبر إعداد مخططات الوقاية والخرائط التي تساعد على مواجهة الخطر وتسهيل عملية التدخل بكل مرونة وفرض إجراءات واضحة في حالات الطوارئ بهدف تعزيز ثقافة الحد من مخاطر الكوارث، إلى جانب ألية الإستعداد والمواجهة في إدارة الكوارث التي يعتمد عليها جهاز الحماية المدنية كإستعمال التقنيات الحديثة حيث أن جهاز الحماية المدنية في الجزائر محدود نسبيا بالرغم من أن إستخدام هذه الوسائل من خلال التنسيق مع الهيئات الوطنية والدولية والتي تملك مثل هذه الوسائل كأنظمة الإتصالات والإستشعار عن بعد وصور الأقمار الصناعية أثر إيجابي واضح خلال الساعات الأولى من حدوث الكارثة من خلال تحديد مدى الأضرار والمساعدة في تحديد موقع الناجين وقياس الخطر الذي يصيب فرق الإنقاذ.

إلى جانب تدعيم سياسة التنسيق بسياسة التجنيد والتنسيق وتبادل المعلومات المتعلقة بالتنبؤ والإنذار المبكر عن الكوارث، فضلا عن استخدامالخرائط التي تحتوي على مختلف المناطق الزلزالية والتي تسمح للباحث بدراسة مختلف طبقات الأرض، والإعتماد على أنظمة الإعلام الجغرافية التي تتركز أساسا على بنوك معطيات تصب فيها المعلومات ذات الأهمية، من جهة أخرى فإن إدارة الكوارث على

عاتق السلطات العامة وتشترك مع المجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية العالمية بمستويات مختلفة من مراحل إدارة الكوارث لذا يجب ضمان درجة عالية من التنسيق بين المستويات المختلفة للسلطات العامة المعنية بإدارة الكوارث.

---

[1] محمد صبري محسوب، محمد إبراهيم ارباب، الأخطار والكوارث الطبيعية: الحدث والمواجهة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 18[1]

[2] نفس المرجع، ص21

[3] عمر أحمد مصطفى حياتي، إدارة كوارث الفيضانات في السودان، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد 24، العدد48، الرياض،2009، ص ص 257-258

[4] حسن أبشر الطيب، إدارة الكوارث، شركة مدلاين المحدودة، مصر، 1979، ص 60

[5] محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي لحل الأزمة على مستوى الاقتصاد الوطني والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.س، ص 20

[6] ريا بنت حامد بن سعد المفلحي، واقع التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية في مدارس التعليم العام، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى ، 2006، ص ص 40-41

[7] أنظر : مراجعة القوانين والتشريعات النافذة ذات العلاقة بالكوارث وادارتها ضمن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ص 18

[8] أنظر : مراجعة القوانين والتشريعات النافذة ذات العلاقة بالكوارث وادارتها ضمن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، مرجع سابق ، ص 20

[9] مراجعة القوانين والتشريعات النافذة ذات العلاقة بالكوارث وادارتها ضمن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، مرجع سابق، ص 18

[10] أنظر: أمر رقم 74-04 المؤرخ في 20 فيفري 1976، الجريدة الرسمية، العدد 21، الجزائر

[11] أنظر: المادتين 20، 21 من المرسوم 76-36، مرجع سابق، ص296

[12] المادة 3 المرسوم رقم 76-37 المرجع سابق، ص 297

[13] أنظر: المرسوم رقم 09-335 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009، الجريدة الرسمية، العدد 60، الجزائر

[14] أنظر: المرسوم رقم 03-452 المؤرخ 10 ديسمبر 2003، الجريدة الرسمية، العدد 75، الجزائر

[15] أنظر: المادة 8 المرسوم 04-20، الجريدة الرسمية، العدد 84، الجزائر، ديسمبر 2004، ص16

[16] عبد الله مقران، حملات إعلامية وتوعية في كل الاتجاهات في سبيل إرساء الثقافة الوقائية، مجلة الحماية المدنية، العدد 10، الجزائر،2009، ص 15

[17] رتيبة ريش، الكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة، مجلة الجيش، العدد 474، 2003، الجزائر، ص12

[18] مريم عثمان، الضغوط المهنية وعلاقتها بدافعية الإنجاز لدى أعوان الحماية المدنية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في علم النفس والعلوم التربوية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الاخوة منتوري ، 2009-2010، ص ص 97-98

[19] رتيبة ريش، الكوارث الطبيعية: الحدث والمواجهة، مجلة الجيش، عدد 474، الجزائر، 2003، ص11

[20] رتيبة ريش، مرجع سابق، ص 11

[21] أشرف السيد البسطويسي، نظم المعلومات الجغرافي وغيرها ودورهم في إدارة الكوارث والتخفيف من أثارها، محاضرة ألقيت في الندوة الدولية عن إدارة الكوارث، الرياض، 2009، ص6